العدد (4089) السنة الخامسة عشرة - الأحد (17) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الأولمبية العراقية بين الكيان المنحل والمؤسسة القانونية

■ قرار تجميد أنشطة الاتحادات الرياضية خطأ كبير يتحمّله معلنوه

■ لا حلول مرتقبة بلا استشارة رسمية مع اللجنة الدولية

□ د.باسل عبد المهدي

أخذت قضية اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية بُعيد القرار القضائي المُعلن أخيراً بُعداً وحجماً وتحرّكاً (إعلامياً) أكثر مما تستحق بسبب النزوعات المتنوّعة دفاعاً عن المصالح أو المواقف أولاً وبسبب تعمّد أو قلة خبرة من يتعامل مع أمور وقرارات عامة من هذا النوع ثانياً.

لقد أصدر القضاء العراقي حكماً قضائياً مُلزماً ضد رعد حمودي باعتباره رئيساً للجنة الأولمبية وليس رعد حمودي كإنسان. إن رئيس أي مؤسسة هو، أو من ينيبه من يمثلها قانونياً أمام القضاء. أن تحريك الشكوى أمام القضاء وما أقدم عليه عضوا مجلس النواب جاسم محمد جعفر ورحيم الدراجي، يُعد أمراً طبيعياً يحصل في كل برلمانات العالم ويقع ضمن واجبهما الرسمي في لجنتي الشباب والرياضة والمالية في مجلس النواب العراقي باعتبارهما جزءاً مسؤولاً من السلطة الرقابية والتشريعية في البلد. إن كل من يعتقد ويعلن عكس ذلك أما جاهل أو يتعمد التخريب.

الخطأ بدأ عندما أعلن تعميم آليات القرار القضائي المتخذ وفق اجتهادات ورؤى شخصية، ليس لأية جهة نيابية أو وزارية أن (تقرر) ما يتوجب عمله بعد صدور وإعلان القرار القضائي واعتبار اللجنة الأولمبية كياناً منحلاً وأنها تعمل من غير غطاء قانوني. في أمور وتحقيقات من هذا النوع، كان على المشتكين أمام القضاء إعلام اللجنة الأولمبية الدولية قبل اتخاذ وإعلان أي موقف أو إجراء بعد أو حتى قبل صدور قرار القضاء.

الخطأ الأكبر ارتكبه جَهلاً أو تعمّداً المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية بتعجّله إعلان قرار إيقاف أنشطة الاتحادات الرياضية كافة وهو أمر لم يتضمّنه القرار القضائي الذي لم يأمر بإيقاف صرف التخصيصات المالية المحسوبة للاتحادات. هذا يعني بأن التنفيذي قد قرر معاقبة وتجميد الرياضة العراقية بأكملها والى إشعار آخر مستخدماً ذات الورقة التي استمرّ على التهديد بها طيلة المدة الماضية لتدويل المشاكل كلما تقدّمت جهة ما تطلب إصلاح بعض الأمور أو التحقّق في قضايا التزوير أو مصير الأموال المقررة للرياضة!!

ومع إعلان بيان التجميد وتصاعد حدة الانفعالات والمقالات والاتهامات والتشهير والمقابلات المتكررة في الفضائيات وتبريراتها السقيمة والمتقلبة، لابد أن نتوجّه الى المكتب التنفيذي نطلب منه الرجاء الإجابة على سؤالين اثنين:

أولهما، هل فكّر جدياً وفق بصيرة متكاملة اصحاب قرار التجميد بالكيفية التي ستتصرّف إزاءها الأندية الرياضية وإداراتها مع المئات، بل الألوف من لاعبيها ومدربيها وعقودهم واستحقاقاتهم المالية من دون مشاركتهم بأية منافسة رياضية، والى أمد غير معلوم؟ وهل يعلم التنفيذيون أيضاً، بأن قسماً كبيراً من هؤلاء هم من الأجانب ويمكن أن يذهبوا بالشكوى الى الجهات الدولية إذا ما جمّدت إدارات الأندية صرف استحقاقاتهم المالية حسب عقود عملهم المقرّة وتوقيتاتها المحدّدة؟ هل أن قرار التجميد هذا قد تم بعفوية وكرد فعل مستعجل ومنفعل مقابل ما تقرر قضائياً من إجراءات أم أنه أتخذ وأعلن وعُمِّم بشكل متعمّد ومقصود لأجل زيادة الإثارة وتحريك عواطف الشارع الرياضي لا غير؟ هذا ما لا يعرفه إلا الله والراسخون في العلم!

وثانيهما، هل يعلم المكتب التنفيذي بأن الاتحادات الرياضية قد انتخبت بموجب قانون مُقر برقم ١٦ لسنة ٨٦ المعدل يشير ويؤكد الى إنها، أي الإتحادات، شخصيات معنوية مستقلة إدارياً ومالياً وإن هيئاتها العامة هي السلطة الأعلى فيها وهي (فقط) من تقرّر تجميد أنشطتها من عدمها وليس مكتباً تنفيذياً انتخب وفق لائحة موقتة ويعمل بلا قانون مشرّع ومقر رسمياً؟ أليس هذا ما كُنتُم تفتون به دوماً أمام طلبات ودعوات التقصّي المتكررة؟ كان يفترض الجلوس والتداول مع كافة الاتحادات قبل الاستعجال في إعلان قرار التجميد المنفعل للتعرّف على منافعه مقابل ما يسببه من أضرار خصوصاً وإن القرار لم يمس الأموال المقرّرة لها وإنما آليات صرفها.

إن القضية الأهم في الموضوع برمّته هي مسألة الكيان المنحل!! نؤكد مرة أخرى بأن هناك خطأ، ربما متعمداً، في فهم محتوى وميّات سريان الأمر. إن قرار اعتبار الأولمبية ضمن الكيانات المنحلة اتخذه الحاكم المدني سيئ الصيت بريمر عام ٢٠٠٣ وشمل عقارات وأملاك وأموال لجنة عدي صدام حسين التي تم حجزها وإيلائها الى الدائرة المعنية في وزارة المالية (عقارات الدولة). تم بعدها بموجب القرار رقم ٥ الصادر في ٢٠٠٤عن رئيس الوزراء د.إياد علاوي في حكومته الانتقالية إعادة الأملاك والأندية ومراكز الشباب والمنشآت الرياضية الى وزارة الشباب والرياضة، تلك (فقط) التي كانت من أملاك الوزارة قبل قرار حلّها عام ١٩٨٧ وضمّها، أي المنشآت، الى الأولمبية حينها.

كل ذلك لا يعني بأن الأولمبية العراقية الحالية ما زالت كياناً منحلاً. اللجنة الأولمبية العراقية عضو معترف به في اللجنة الأولمبية الدولية وإن انتخاباتها الثلاثة التي أقيمت منذ السقوط حتى اليوم، تمّت بعلم وبإشراف اللجنة الأولمبية الدولية. المشكلة الرئيسية في الموضوع بمجمله هو أن اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية منذ إعادة تشكيلها عام ٢٠٠٤ بعد سقوط النظام ولغاية اليوم، لم توفّق في تحضير مشروع قانون عراقي ملائم لعملها انسجاماً مع أهدافها والقوانين العراقية السائدة انطباقاً مع مبادئ الميثاق. لقد ظلت ١٤ عاماً متواصلاً تعمل من دون غطاء قانوني مشرّع أصولياً ومعلن في الجريدة الرسمية. ولا يجانب الحقيقة إطلاقاً كل من يدعي ويتشكّى بأن هناك مقترح قانون معطل منذ أمد أمام اللجنة المختصة في مجلس النواب. إن كل مشاريع القوانين المقدمة من الأولمبية الى البرلمان وقبلها الى مجلس شورى الدولة منذ عام ٢٠٠٤ وبعده، هي بمجملها ليست قوانين تروم الارتقاء بالمؤسسة الأولمبية وتساعد على تحقيق أهدافها وإنما مشاريع مصمّمة تحضيراً لانتخابات مفصّلة نتائجها على مواصفات كاتبيها. لذلك أعلن وعطّل موضوع عدم إكمال تشريعها أكثر من مرة سواء من مجلس شورى الدولة حينها أو من اللجنة المختصة في مجلس النواب حالياً.

لهذه الأسباب أيضاً استلمت الأولمبية العراقية قبل أيام معدودة من اللجنة الأولمبية الدولية جواباً تفصيلياً وتوجيهياً منتقداً استفساراتها وقدرتها على إكمال تحضير قانونها بشكل متكامل ومنسجم مع مستوجبات تشريعه وأهداف العمل الأولمبي حسبما بلّغوا بذلك رسمياً منذ أعوام كما موضّح في الرسالة أعلاه صراحة وهي بمثابة (صفعة) مؤلمة توجهها الأولمبية الدولية لأصحاب القرار الأولمبي العراقي الحالي وكفاءاته!!

خلاصة الكلام، بأن الصراع أو الشكوى التي حركتّها الأولمبية (خطأ) حول أحقيتها بعائدية الأملاك والمنشآت الرياضية العائدة لوزارة الشباب والرياضة قد تحوّل قانونياً عبر القضاء الى قرار مضاد لا يقرّ أساساً بوجودها القانوني. لو كانت الأملاك والعقارات هذه فعلاً من حقوق الأولمبية وليست الوزارة، أما كان الأولى بها أن تسعى الى البحث والتحقّق عن مصير المليارات من أموال لجنة عدي صدام حسين لأنها حقيقة هي من أموال رياضة العراق ولجنته الأولمبية!!

من المؤسف أن لا يتناول (القرار) القضائي الأخير تفصيلات ملفّات الفساد والتزوير والتلاعب بالأموال المقررة المفضوحة في أعمال وقرارات الأولمبية ومكتبها التنفيذي وأن ينصرف القرار بالدرجة الأولى الى أنها كيان منحل.

لا، ثم لا ، اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ليست كياناً منحلاً وإنما مؤسسة رياضية عراقية معترف بها دولياً ولكنها تعمل وتقرّر وتتصرّف بلا غطاء قانوني عراقي مشرّع ومُعلن رسمياً كما يتوجب.

وبسبب أهمية الموضوع نكرر مرة أخرى بلزوم قيام النواب بإبلاغ اللجنة الأولمبية الدولية في لوزان (رسمياً) وليس عبر موظف في المجلس الأولمبي الآسيوي، أن يبلغها بتفاصيل الدعوى أو الدعاوى والقرارات القضائية قبل إعلانها خصوصاً وأن الأمر يتعلق بالتخمينات المالية المخصصة للجنة في ميزانية الدولة للعام ٢٠١٨ ومعالجة حقيقة عدم وجود غطاء قانوني مشرّع لها لتبرير تمرير ذلك. فالأولمبية الدولية تعد المرجع الوحيد في أمور وقرارات قضائية من هذا النوع تخص اللجان الوطنية من أعضائها، ولأجل تلافي الإشكالات والاجتهادات والانفعالات الحاصلة والاستشارة بما يتوجب اتخاذه (قانونياً) من إجراءات. من المهم أيضاً أن نوضح في ذات الموضوع بأنه ليس في قرارات الأولمبية الدولية ما يُلزم الحكومات على توفير التخصيصات المالية من ميزانياتها الى اللجان الأولمبية الوطنية أكثر من التزامها بمعرفة مصير الأموال التي يتقرر صرفها!

إن الخاسر الأكبر جراء ما أقدم عليه المكتب التنفيذي مقابل قرار القضاء وآلياته المعلنة ستكون الرياضة العراقية، ومسيرتها ومستقبلها أيضاً إذا ما استمرّ هذا الانفعال والاتهامات المتصاعدة عبر الإعلام وأجهزته والسعي الى توسيع رقعة الأزمة وتأثيراتها، بعضاً منها صادرة عن حق فعلاً وأغلبها دفاعاً وحماية لمصالح ومصادر ارتزاق شخصية على حساب رياضة هذا الوطن المسكين.

المغزى المقصود: جوزيف بلاتر وقبله محمد بن همام تم اقتلاعهما قانونياً من مسؤولياتهما الكروية الكبيرة في الاتحادين الدولي والآسيوي بسبب ما تراكم عليهما من ملفات فساد ورشى، ومع ذلك لم تتوقف أو تؤجل أو تجمّد أية بطولة ولا حتى مباراة واحدة بكرة القدم عبر الكرة الأرضية بسبب ذلك، الحليم تكفيه الإشارة!

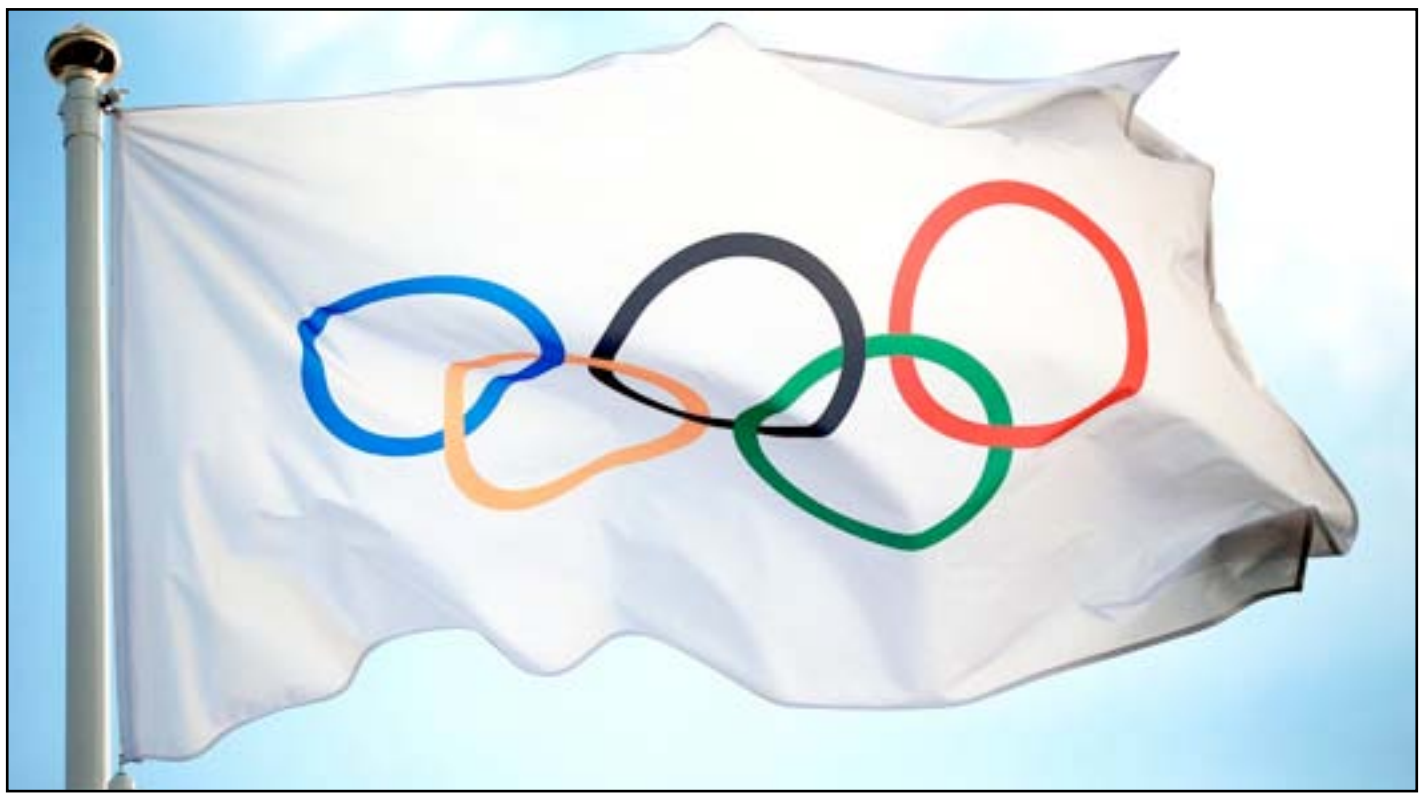

قاسم يبحث عن فوز معنوي على الإمارات

□ بغداد / حيدر مدلول

يخوض منتخبنا الوطني لكرة القدم بالساعة ٥:١٠ مساء اليوم الأحد، مع شقيقه الإماراتي مباراة دولية ودية على ملعب زعبيل بنادي الوصل الرياضي في مدينة دبي الإماراتية ضمن تحضيراته النهائية للمشاركة في دورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين لكرة القدم التي تضيّفها الكويت خلال المدة من ٢٢ كانون الأول الحالي، ولغاية يوم ٥ كانون الثاني المقبل، لاسيما بعد أن أوقعته القرعة في المجموعة الثانية الى منتخبات قطر والبحرين واليمن.

ويبحث المدير الفني للمنتخب الوطني لكرة القدم باسم قاسم، عن فوز معنوي في هذه المباراة التي سيزج أكبر عدد من اللاعبين وبخاصة الجدد من أجل زيادة عنصر الانسجام والتفاهم فيما بينهم، الى جانب التعرّف على نقاط الخلل والضعف من أجل معالجتها بصورة سريعة خلال الأيام القليلة المقبلة، حتى يتجنّب عدم تكرارها في منافسة النسخة المقبلة من دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، الى جانب الاستفادة من الاحتكاك بالمنتخب الإماراتي الذي يعتبر من أفضل المنتخبات على صعيد القارة الآسيوية خلال العام الحالي.

وسيغادر وفد منتخبنا الوطني لكرة القدم الى الكويت بعد غد الثلاثاء، من أجل الدخول في معسكر تدريبي مغلق هناك من أجل زيادة درجة الجاهزية الكاملة للاعبين ٢٣ (محمد كاصد وجلال حسن ومحمد حميد وسعد عبد الأمير وسعد ناطق ومصطفى ناظم وريبين سولاقة وعلي بهجت ووليد سالم ونبيل صباح وعلاء علي مهاوي وعلي فائز وأمجد عطوان ومهدي كامل وحسين علي وعلي حصني وهمام طارق وأبراهيم بايش وأيمن حسين وسجاد حسين وعلاء عبد الزهرة ومهند علي كاظم ومهند عبد الرحيم) الذين تم اعتمادهم بصورة رسمية من قبل اللجنة المنظّمة لدورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين وتطبيق الخطط التكتيكية التي سيضعها الملاك التدريبي استعداداً للمباراة الأولى التي سيلعبها مع نظيره البحريني على ملعب نادي الكويت مساء يوم السبت المقبل، ضمن الجولة الأولى من الدور الأول لحساب المجموعة الثانية التي سيرفع فيها منتخبنا شعار الفوز وحده الذي يعتبر الخيار الوحيد من أجل إعطاء دفعة معنوية كبيرة في المباراتين المقبلتين مع قطر مساء يوم ٢٦ كانون الأول الحالي، ومع اليمن مساء يوم ٢٩، لوضع قدم في الدور نصف النهائي الذي سيلتقي مع أول أو ثاني المجموعة الأولى التي تضم منتخبات السعودية وعُمان والإمارات والكويت البلد المنظّم.

ويطمح اتحاد الكرة والملاك التدريبي واللاعبون الى خطف لقب خليجي ٢٣ برغم وجود منافسة قوية من بقية المنتخبات المشاركة في الدورة وبخاصة المنتخب الكويتي الذي سيلعب الى جانبه عاملا الأرض والجمهور، كما انه استعان بالصربي بونياك على سبيل الإعارة من فريق الجهراء بعد أسابيع من رفع الحظر الكلّي من قبل الاتحاد الدولي باللعبة عن الكرة الكويتية الذي مهّد الطريق نحو نقلها من العاصمة القطرية الدوحة الى الكويت، حيث يتوقع أن تكون مباريات الدور الأول والدور نصف النهائي والمباراة النهائية مثيرة لاسيما بعد تحديد جوائز مالية مغرية من قبل الاتحاد الخليجي لكرة القدم للبطل والوصيف وجوائز للهداف وأفضل حارس مرمى وأفضل لاعب وجائزة اللعب النظيف.

لجنة الشباب البرلمانية:

ادعاء الأولمبية عن القانون كاذب.. والنزاهة تحقّق في 100 ملف!

□ بغداد / المدى

أبدى رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية جاسم محمد جعفر، استغرابه من أسلوب الالتواء الذي مارسته الأولمبية في بيانها الذي حمّلت فيه لجنة الشباب تبعات إخفاقاتها بعد عام ٢٠٠٣، مطالباً إياها بحلّ الاشكالات القانونية وقرارات المحاكم القضائية المُثارة ضدّها والتي اعتبرت الأولمبية الحالية كياناً منحلاً.

وأضاف جعفر في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، كان على الأولمبية أن تقلّل من إيفادات أعضاء مكتبها التنفيذي وتجلس مع تلك المؤسسات وترد على إشكالاتها وإقناعها بأنها ليست منحلّة وترفع عن نفسها ذلك الإشكال ليصبح كياناً أصيلاً وليس منحلاً. مؤكداً أن الأولمبية في بيانها، أرادت أن تضع إخفاقاتها وفشلها على لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، وهي لجنة تشريعية ورقابية ومن واجبها مفاتحة وزارة المالية الاتحادية لإبلاغها بأن الأولمبية تعمل بدون غطاء قانوني وجميع تصرّفاتها مخالفة للقوانين السارية والتعليمات النافذة وفق ما جاء في كتابها الى المالية .

وبيّن أن ادعاء الأولمبية إرسالها القانون عام ٢٠١٣، هو ادعاء كاذب وغير صحيح، ففي عام ٢٠١٦، وصل للجنتنا قانونان، الأول من رئيس اللجنة الأولمبية، والثاني من قبل نائبه الأول، وكلاهما مختلف، وسعينا خلال الأسبوع ذاته لدراستهما بمشاركة تنظيمية من كل أعضاء اللجنة وخبراء من خارجها، وتمّ إرساله الى اللجنة القانونية البرلمانية لدرجه ضمن القراءة الأولى .

وتابع جعفر في بيانه: أصرّت القانونية البرلمانية على أن تكون جهة وصول القانون الى البرلمان عن طريق الحكومة، وبالذات وزارة الشباب الجهة القطاعية في مجلس الوزراء وليست لجنة الشباب، لأنّ في القانون تبعات مالية، وعلى أثر ذلك، فاتحت لجنتنا وزارة الشباب لإبداء الرأي، وحتى اليوم لم نتسلّم أيّ جواب من الوزارة ولم تتابع الأولمبية ذلك لأنها أصلاً لا تريد قانوناً .

وأوضح أن لجنة الشباب والرياضة لم تترك الأمر ، فبعد ستة أشهر من عدم إجابة الوزارة، أعادت تنظيم القانون نفسه وأرسلته الى الهيئة الرئاسية مباشرة للقراءة الأولى، وذكرنا للرئاسة بأن لجنتنا ستذهب بعد القراءة الثانية للتقرير بمشاركة ممثلي الشعب بآرائهم الى تشكيل لجنة ثلاثية تضمّها مع الوزارة والأولمبية لوضع اللمسات الأخيرة لإقرار القانون، ولكن تفاجأنا في يوم القراءة الأولى، بتدخّل الأولمبية بشكل ملتو وأسلوب احتيالي مع رئيس مجلس النوّاب لتأجيل قراءة القانون برغم علمَ الجميع أن القراءة الأولى لا تعني شيئاً، لكن ثبتت للجنة الشباب، بل قطعت الشك باليقين، بأن الأولمبية لا تريد قانوناً، إنما تريد العشوائية والتصرّف بالمال العام بدون تعليمات وتبنّي الفساد وتوزيع الأموال وشراء الذمم مع الاتحادات الرياضية للتهيئة الى انتخابات مقبلة للأولمبية المزمع إجراؤها في نيسان عام ٢٠١٨، إذا ما صدقت النوايا، ونحن نشك في ذلك !

ولفت جعفر، الى أن لجنة الشباب فاتحت المالية لإيقاف مصاريف المكتب التنفيذي الذي يمثّل الأولمبية حسب القانون وقرارات المحاكم ولم تذهب الى إيقاف تخصيصات الاتحادات الرياضية وموظفي الأولمبية، ويمكن لإدارة الأولمبية متابعة الأمر مع الاتحادات ووزارة المالية لتيسير الأعمال وتسليم تخصيصات الاتحادات ورواتب الموظفين لهم مباشرة من دون اللجوء الى اللف والدوران وإيقاف الأنشطة الرياضية .

وكشف رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، أن لجنته سترسل كتاباً آخر الى اللجنة الأولمبية الدولية توضّح فيه سببَ إرسال كتابها الى وزارة المالية، وستتابع الأمر مهما حاولت أطراف أولمبية انتهازية تستفيد من حركة هذه الأموال إما فساداً لملء الجيوب عبر الإيفادات غير الضرورية أو هدراً بالمال العام عبر شراء ذمم لأمور انتخابية مقبلة، مؤكدين أنّ عوائل الشهداء والنازحين أولى بهذه الأموال من هؤلاء .

واختتم جاسم محمد جعفر بيانه، بأن الحكومة العراقية ليست مسؤولة قانوناً عن تخصيص مبالغ في الموازنة لمؤسسات غير حكومية تُمارس الرياضة طوعاً دون أجر، هذا ما يؤكد عليه الميثاق الأولمبي، فالكيان المنحل لا يمتلك قانوناً، وهناك قرارات محاكم وملفات فساد وتزوير شهادات وهدر للمال العام ضدّ الأولمبية، حيث وصل عدد ملفاتها الى أكثر من ١٠٠ ملف في هيئة النزاهة والإدعاء العام.